

مستحيل عن الامرين اما دليل استغنايه تعالى عن المخصوص  
 الفاعل فهو ما تقدم من وجوب تقدمه تعالى ووجوب بقائه  
 بعينه ان الاختصاص المخصوص يتلزم الحدوث لان اثر المخصوص  
 لا يكون الا حادثا لان القديم حاصل الوجود واجب ومخصوص  
 الحاصل محال والحدوث على ذات مولانا اجل وعزوي صفاته  
 مستحيل لوجوب القدم والبقا لذاته العلية وصفاته فاجاب  
 تعالى الى المخصص مستحيل واما استغنايه تعالى عن المحل بمعنى  
 انه مستحيل ان يكون صفة ايم معز من المعاني فاجاب بما ذكره  
 في اصل العقيدة بتلذذ اوله انه لو كان تعالى معز من  
 المعاني لاستحال انصافه تعالى بالصفات العنوية وفي الاحكام  
 المعللة لكونه تعالى عالما قادرا مريد اجابا اذ هو معللة بالاعمال  
 القدرة والارادة والحياة ولهذا نسبت في اللفظ اليها تفيد  
 معنوية ايم ثبوتها فرع وجود معان فلازمها ولا يستحال ايضا  
 انصافه بصفات المعاني ايم بالصفات التي هي نفس المعاني  
 فالصفة للبيان وذكره كالاعمال والقدرة والارادة والحياة التي  
 هو علل للعنوية ووجوب الاستحالة في ذلك انه اذا كان تعالى صفة  
 وقدرة والصفات واجبة ان تقوم به تعالى لزم على هذا الوجه ان  
 تقوم الصفة بالصفة وهو محال الثاني لو كان تعالى صفة للزم  
 ان يقوم بمحال الاستحالة قيام الصفة بنفسها ثم تنزل الكلام الى  
 ذلك المحل الذي نام به فان كان اللفظ مثله لزم تعدد الالهي  
 وهو محال وان الترتيب الصفة بالالوهية واجبا من لونها  
 عمالة بكل معلوم قادرة على كل ممكن مريدة حية الى اخر صفات

الاله

الاله والخلد الذي قامت به لم ينصف بشيء من ذلك لزمان يجوز  
 قيامه في محله ولا ينصف ذلك الخلد حكمه تلك الصفة وذلك محال  
 فانما يجوز ان يفقدنا قيامه مع مثلا بمحل ولا يكتب ذلك الخلد  
 من العلم القابض به ان يكون عالما والسواد بمحل ولا يكون ذلك الخلد  
 اسودا لم يعقل ذلك ولا يستل ان هذه الصفة التي هي عليها بانها  
 اله في هذا الفرض لا بد وان يقوم بها العلم والقدرة والارادة  
 والحياة الى غير ذلك من صفات الاله وقيام تلك الصفات بها  
 قياما بمحلها الذي قامت به ضرورة تكييف امتيازات هو اعين تلك  
 الصفة باحكام تلك الصفة حتى كانت قائمة قادرة من مبدء حية  
 الاله في ذلك دون محلها الذي قامت به مع ان جميع تلك الصفات  
 التي تقوم في الحقيقة بمحلها لا ينفصلوا وان ينصف باحكام  
 تلك الصفة منها فتكون الالوهية له على هذا الوجه الثالث  
 لو كان تعالى صفة له يمكن جالا لوطية اولى من محله بل محله  
 اولى بهما لقرنا الا ان قريبا ذلك ان محله هذا الدليل الثالث  
 من تمام الثاني وهو ظاهر فلهذا يكون استدلال في العقيدة  
 على وجوب استغنايه تعالى عن المحل بدليلين وهو اظهر والله  
 تعالى اعلم وبهذا تعرف الاستحالة مما قالت المنصاريه العكلم  
 الله تعالى من الاقانيم الثلاثة ايم الاصول الثلاثة لوجود  
 العالم كحدوثه عنها اوصول اصول بوجود الاله لانه كونه منها  
 عند هه تعالى الاله عز وجل عما يقول انظرون علموا ثبوتها  
 وهو اقنوم الوجود والاقنوم العلم والاقنوم الحياة وحكمه عليها  
 بانها الاله الثلاثة مع انها صفات تفرق لواضع ذلك ان مجموع  
 الثلاثة ان واحد مجموعها بين تقيضين وحدة وتزوير جعلوا

Copyrighted material